http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1644) السنة السابعة - الاثنين (2) تشرين الثاني 2009

العراقيون يلومون الحكومة لعجزها عن حمايتهم

ترجمة / المدى

بعد الانفجارات التي حدثت في يوم الاحد (الدامي) في العراق التي أدت الى قتل اكثر من (١٥٠) شخصاً وجرح زهاء (٦٠٠) ازداد الشعور العام غضباً ضد رئيس الوزراء نوري المالكي.

وحكومة المالكي التي ستذهب الى الانتخابات في شهر كانون الثاني، قد استفادت من المكاسب الامنية التي تحققت في العامين الماضيين، والحزب الحاكم خطا خطوة واسعة في انتخاباتَ مجالس المحافظات في شهر شباط الماضي، ولكن كل هجوم ارهابي يحصل ، يؤدي الى تقليل الدعم له.

والهجمات الاخيرة التي اقرت القاعدة المسؤولية عنها، استهدفت مبان حكومية في قلب المدينة، ومع ان عدد الضحايا بلغ (١٥٣)، فانه من غير الممكن تأكيد اعداد القتلى ان كانوا رجالاً ام نساء، بسبب عدم التمييز بينهما، وقد وجدت الاسر صعوبة كبيرة في البحث عن بقايا اجساد احبائهم، وعلى سبيل المثال، ظل محمد الحاج عبد الله يبحث خمسة ايام عن ابنته سناء وحفيده، والجدير بالذكر ان سناء كانت ذهبت الى مبنى المحافظة لتسلم المنحة الحكومية التي قررت لها بعد مقتل زوجها في انفجار مسبق.

وفي يوم الخميس، وجد محمد ذراع ابنته، وقد تعرف عليها من خلال خاتم الزواج في اصبعها.

اما علي الذي نجا من الحادث فما زال يصب غضبه على الحكومة التي فشلت في منع الهجمات وقال: « انهم يريدون ان نصوت لهم في الانتخابات المقبلة، كيف ولماذا يتوجب علينا ذلك؟ انه لم يستطع حماية وزرائه، كيف بالله سيحمينا»؟

وكان علي في يوم الحادث يجلس في مقهى مع صديقيه حمزة ويوسف، ولما وقع الانفجار سقط الثلاثة من كراسيهم «لقد كان مشهداً من الجحيم، جثث القتلى ، اجزاء اجساد، نيران ، مياه، انابيب مكسورة ، سيارات محترقة، قطع حجارة ودماء في كل مكان». لم نصدق أننا احياء وبدأنا نلتقط جثث الضحايا، ونساعد الآخرين. وقد تم إثر الحادث اقصاء اكثر من (٦٠) من رجال الامن، ومن المتوقع ان يستجوب مجلس النواب كلاً من رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

عن التايمز

دوامة العنف عطلت عجلة الحياة

المرشحون المحتملون لمنصب رئيس الوزراء

بغداد / رويترز

تتنافس مجموعة من التحالفات في الانتخابات البرلمانية التي تجرى يوم ١٦ كانون الثاني وليس من المرجح أن يحصل أي منها على أغلبية واضحة. وهذا يعني أن البرلمان سيستغرق أسابيع ان لم يكن شهورا في اختيار رئيس الوزراء المقبل.

وفيما يلي الشخصيات السياسية التي ورد ذكرها كمرشحين محتملين لرئاسة الوزراء:

نوري المالكي: يتنافس رئيس الوزراء الحالي في الانتخابات المقبلة على رأس ائتلاف «دولة القانون». وفي حين أن حزب الدعوة الذي ينتمي له ذا جذور اسلامية فان المالكي أعاد تصوير نفسه باعتباره شخصية قومية علمانية تخوض الحملة الانتخابية على أساس تحسين الوضع الامني بشكل يحقق له شعبية كما يدعو الى تحسين الخدمات العامة ويشجع رؤية عراق موحد وقوي. والائتلاف الذي يقوده في الانتخابات الوطنية المقبلة مماثل في طبيعته للائتلاف الذي كان أداؤه قويا خاصة في الجنوب في انتخابات المحافظات في كانون الثاني من هذا العام. وشهدت الشهور الاخيرة من فترة ولاية المالكي تدفقا لصفقات تقدر بمليارات من الدولارات مع كبرى شركات النفط العالمية في خطوة يقول محللون انها تهدف الى ابلاغ الناخبين أنه يعتزم أيضا تشجيع الرخاء.

وظهر المالكي كزعيم قوي وينظر له أنصاره على أنه صادق ونزيه. لكن البعض ينظر للمالكي على أنه سريع الغضب وانه مسبب للانقسام فقد تمكن من تحويل حلفاء سياسيين سابقين الى أعداء ويشكك من ينتقدونه في مدى استعداده للسعي للمصالحة مع الخصوم السياسيين.

باقر جبر: زعيم بارز في المجلس الاعلى الاسلامي العراقي وهو من الحلفاء الرئيسيين السابقين للمالكي الذين تحولوا لمنافسين في الانتخابات. تولى جبر منصب وزير المالية في حكومة المالكي وكان أيضا وزيرا للداخلية خلال حكومة ابراهيم الجعفري. درس جبر الهندسة التي كان لها أثر عليه كوزير للمالية. وينظر لخطابه على أنه عملي أكثر منه سياسي.

أياد علاوي: كان علاوي رئيسا للوزراء في الحكومة المؤقتة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٥. وتفتت القائمة العراقية الوطنية التي يتزعمها لكنه شكل تحالفا قبل يومين مع صالح المطلك وسلام الزوبعي وعدد اخر من الاحزاب والشخصيات. وأصبح علاوي الذي درس الطب منتقدا رئيسيا لحكومة المالكي وللحرب الامريكية. وكان ينتقد أيضا بشدة التدخل الايراني في العراق وخاصة دعم طهران للجماعات المسلحة. وقيل ان علاوي سعى منذ ذلك الحين لاصلاح العلاقات مع الاثنين.

ابراهيم الجعفري: كان الجعفري الذي درس الطب رئيسا لوزراء العراق في الحكومة الانتقالية بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وكان رئيسا لحزب الدعوة الذي ينتمي اليه المالكي لكنه انسحب منه وسط خلافات. وانضم الى الائتلاف الوطني العراقي الذي يرأسه المجلس الاعلى الاسلامي العراقي.

عادل عبد المهدي: قيادي في المجلس الاعلى الاسلامي العراقي وعضو في عائلة تمتهن السياسة منذ عصر الملكية. وهو حاليا أحد نائبي رئيس الجمهورية بعد أن تولى منصب وزير المالية في حكومة علاوي. وينظر له على أنه مؤيد للاستثمار الاجنبي والاعمال ويتحدث الفرنسية بطلاقة.

أحمد الجلبي: هو علماني وأصبح زعيما بارزا للمؤتمر الوطني العراقي الذي كان أعضاؤه منفيين والذي قام بدور رئيسي في تشجيع الادارة الامريكية والرئيس الامريكي السابق جورج بوش على الحرب في العراق والاطاحة بصدام. وانضم الجلبي الى الائتلاف الوطني العراقي الذي يتزعمه المجلس الاعلى الاسلامي العراقي.

جواد البولاني: هو حاليا وزير الداخلية. ويعتقد أن البولاني أثار غضب اخرين في الحكومة خاصة المالكي عندما شكل الحزب الدستوري قبل انتخابات المحافظات في كانون الثاني ٢٠٠٩. ولم يكن أداء الحزب قويا وكان كثيرون يتوقعون أن يتحالف البولاني مع المالكي في الانتخابات الوطنية. وبدلا من ذلك شكل تحالفا مع أحمد أبو ريشة وهو أحد زعماء مجالس الصحوة العراقية وأحمد عبد الغفور السامرائي رئيس ديوان الوقف السني وقائمتهم هي ائتلاف وحدة العراق. وكان البولاني ضابطا بالجيش خلال حكم صدام.

قاسم داود: سياسي ليبرالي وكان عضوا في القائمة العراقية التي شكلها علاوي ووزيرا للامن الوطني في حكومة علاوي. وترك القائمة للانضمام الى التحالف المؤيد لحكومة المالكي وتحالف مع المجلس الاعلى الاسلامي العراقي والائتلاف الوطني العراقي الذي يقوده الصدريون في الانتخابات المقبلة.

رعد مولود مخلص: ينحدر من عائلة شهيرة من الساسة والتي تتمركز في تكريت. ومخلص ليس مشهورا بصورة كبيرة وانضم الى ائتلاف وحدة العراق الموحد الذي شكله البولاني. وقمع صدام عائلته بشدة وتم اعدام بعض أقاربه. رأس مخلص حزبا خاض به الانتخابات الماضية التي أجريت في ٢٠٠٥ لكن أداءه لم يكن قويا.

عرقلة السير ونقاط التفتيش.. إجراءات غير مبررة لحفظ الأمن

بغداد / بشير الاعرجي

تفاجأ مراجعو الدوائر الحكومية بعدم حضور موظفي الوزارات الى مقار عملهم، وظنوا ان يوم امس الاحد، عطلة رسمية، او ثمة تهديد ارهابي اسكن الموظفين بيوتهم دون حراك.

لكن ظنونهم تلك تبددت مع وصول اول طلائع الموظفين الى دوائرهم، وعقارب الساعة تشير الى العاشرة صباحا، خاصة لمن يسكن صوب الكرخ في بغداد ويتنقل عبر سيارات النقل الخاص الى الجزء الثاني من العاصمة، وسبب التأخير هذا، قطع الطرق الرئيسة لاغلب شوارع العاصمة، ومنها المؤدية الى معرض بغداد الدولي، حيث تم افتتاح دورته السادسة والثلاثين يوم امس، بحماية امنية كبيرة فقد نبّهت انفجارات الاحد والاربعاء الداميين الى خطورة حال البلاد قبل الانتخابات.

التفاوت الزمني بين وصول المراجعين والموظفين الى مكان العمل، هو ان القسم الاول غالبا ما يفترش الارصفة المطلة على الدوائر في ساعات الصباح الاولى قبل ان يصل الاخرون، بانتظار الدخول وانجاز المعاملات، واختزال الوقت لاكمالها فيما بعد، بدائرة اخرى ومكان اخر، فيما برمج القسم الثاني وقتهم للحضور قبل الثامنة صباحا بدقائق، حيث تبدأ ساعة الحكومة بالعدّ حتى الثمانية، وهذا لم يحدث امس، ولن يحدث خلال المستقبل المنظور.

قطع الطرق الرئيسة في بغداد ساعة الذروة، وعدم وجود بدائل لحركة المركبات سوى العودة الى مكان الانطلاق، كان العنوان الابرز لبداية الاسبوع، والذي تميز ايضا بمسيرة راجلة، شارك فيها الرجال والنساء، وطلبة المدارس للوصول الى المبتغى، لكن سرعان ما تحولت بوصلة الاقدام لاغلبهم نحو المنزل، لان بداية النهار مكتظة، فكيف ستكون نهايته.

تبديد وقت العراقيين، من خلال اجراءات امنية اعقبت التفجيرات الاخيرة، اشرت عدم الاكتراث بعقارب الساعة او اهمية الالتزام بتوقيتات العمل، المهم ان تبدو العاصمة مؤمنة، وان تدجج شوارعها بالسلاح، والسيطرات الامنية بغض النظر عن فعاليتها او كفاءة منتسبيها. وبحسب ما يردده المتنقلون عبر الطرق، فانهم دائما ما يؤكدون ان ضباط السيطرات هم من يوجهون منتسبيها بخلق الزحام في نقاط التفتيش لسبب مجهول، فاذا كان هذا الكلام صحيحا، فأن النقاط تلك ستكون صيدا سهلا للسيارات الملغمة، وتوقع اضعاف الضحايا مقارنة بالوضع الطبيعي للشارع، اما اذا كان العكس، فهذا الامر سيكون مؤشرا على ضعف وعدم متابعة كبار الضباط لمنتسبيهم في شوارع العاصمة، وهو المرجح، والا فبماذا سيكون رد الضباط على انشغال عناصر السيطرات باجهزتهم النقالة والنظرات اللاهثة التي تسقط على وجوه ومفاتن النساء، وخلف هذا المشهد، المئات من السيارات المتوقفة بانتظار المرور، واناس يسيرون في خطوات متعبة، وبينهم من يريد الانفجار انتحارا؟

حتى متى تبقى الشوارع مغلقة؟

جريمة في مديرية التحقيقات الجنائية

بغداد / ايناس طارق

وصل اركان جهاد الى بيته في سامراء ، ولكنه كان مغلفا بصندوق خشبي وملفوفا بالعلم العراقي، تسبقه انات وحسرا ت.

في الحادية عشرة ليلا وفي مديرية التحقيقات الجنائية بينما كان التحقيق جاريا مع شقيق الارهابي الذي فجر شاحنة مفخخة في احد العراق الدامي الذي راح ضحيته المئات من الشهداء والاطفال والنساء، استغل المجرم فترة استراحة غادر فيها احد المحققين غرفة التحقيق، ليترك اركان مع المتهم المقيد بقطعة من البلاستك ،وبعد ذلك وبينما اشعل الحارس سيكارة، قام المتهم بقطع القيد المتهرئ ورمي نفسه على الحارس واستولى بخفة على البندقية لينفذ جريمته. كان المتهم ضخم الجسد وطويل القامة ، ومع هذه الامكانات البدنية اوقع الحارس ارضا واتجه نحو الرائد اركان وقتله ومن ثم جرح الحارس لينتحر في نهاية المطاف، وتكون الجريمة.. جرائم.

وصل الجثمان الى دار الرائد اركان في سامراء، مصحوبا بالمشيعين الذين تقاطروا ليشاركوا عائلته حزنها على الفقيد، نظر الجميع الى بعضهم، وتبادر السؤال: أي اناس نقاتل ولنعد العدة ونحصن دوائرنا كي لانعطي ضباطنا وجنودنا ضحايا؟

اركان الشهيد، نموذج واضح على تفاني الارهاب لعودة الظلام الى البلاد، بعدما عاد النور اليها من جديد.

يوم اخر يشرق على مديرية التحقيقات الجنائية خاليا من المحقق اركان، ليظهر في هذا المكان مؤشر جديد لجريمة جديدة لم يكن ابطالها ابرياء، وانما مجرمون من الدرجة الاولى، قبل التحقيق وقبل كل شيء يرتكب المجرم جريمته النكراء، ثم يعاود الكرة ويقترف جرما اخر يضاف الى ارقام ضحايا تفجيرات الاحد الدامي.

امر لامفر منه، يجب ان نطلق تسمية (المقاومة) على قواتنا الامنية لانها تتحمل ظلم القاعدة ومن لف لفها وهي لا تستطيع الحركة لانها مقيدة بالقوانين الدولية وحقوق الانسان وغيرها من تسميات الدفاع عن المجرمين، التي عرضت اركان وزملاءه الى الموت المجاني.

حدث هذا الشيء في بغداد وهو من تداعيات تفجيرات الاحد السوداء، المدينة في يومها لفها الحزن لتضيف شهيدا اخر من رجالها، الذي عطر وجهها الممتلئ بالتفجيرات والموت. لقد اعطى اركان حياته ليعطي للارهاب تسمية اخرى تضاف الى اسمائه الوسخة وعطاياه غير المحمودة ، منتصف ليل الجمعة كان اركان على موعد مع الجلادين وهم في قبضة العدالة ،اعداء الحياة الظلاميون الذين جاءوا بالتخلف رمزا لهم والدماء سمة لوجوههم.

ارتفاع حدة معاناة العراقيين جراء أزمة السكن

بغداد / وكالات

يعاني اكثرية المواطنين من أزمة سكن خانقة وخاصة بين الأوساط الفقيرة والمتوسطة، الأمر الذي دفع آلاف الأسر إلى التجاوز على المباني العائدة للدولة، بسبب ارتفاع أسعار الايجارات.

هذا التجاوز خلق مشكلة لدى الناس لانهم مهددون وفي أي وقت يمكن للسلطات الرسمية طردهم، لكن ما يقلقهم اكثر أن كل الحكومات المتعاقبة لم تجد حلا جذريا لمشكلتهم على الرغم من صدور العديد من القرارات والقوانين المتعلقة بالموضوع.

وقال حاتم عبدالصاحب مدرس (٥٥ عاما) بحسب وكالة الانباء الصينية «إن لهذه الأزمة ظروف وملابسات أكبر مما يتصورها البعض، فهناك دوافع سياسية خارجية كما يفعل بعض المخربين باقتصاد البلد مثل طرح العملات النقدية المزورة في السوق العراقي ما نتج عنه إرباك في سعر صرف الدينار وإرباك للاقتصاد الوطني وهذا ما لوحظ في الفترة التي تلت الحرب الأخيرة بسبب الانفلات الأمني وعدم السيطرة على الحدود ودخول المخربين بدون تأشيرات وسيطرة المضاربين والاحتكاريين على السوق المحلية فنتج عنه ارتفاع الأسعار ومن ضمنها أسعار العقارات.

اما ناصر كريم، موظف (٤٤ عاما) فيقول «إستبشرنا خيرا بعد سقوط النظام وقلنا إن الموظفين سيكون لهم دورا ليسكنوا بها ويتخلصون من عبء الايجارات، ولن يطرق علينا صاحب الدار الباب ليطالبنا بدفع الايجار، لكن ما جرى ويجري من ارتفاع مذهل وغير طبيعي في الاسعار جعلنا نفقد الامل ببناء مسكن يؤي عوائلنا التي طال صبرها ولا احد يفكر بنا».

وطالب كريم الدولة، بان تأخذ دورها باصدار قوانين وقرارات جديدة تحد من هذه الأزمة وتقلل من استفحالها من خلال اجراءات متعددة منها بناء مجمعات سكنية وبيعها أو ايجارها، وتوزيع اراض جديدة على المستحقين من جميع الشرائح دون اقتصارها على كبار الموظفين وذوي الشهداء والسجناء السياسيين فقط وتوفير المواد الانشائية بأسعار مدعومة وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي في قطاع السكن.

وأوضح أن الشركات والأحزاب والمنظمات التي بدأت تستأجر البيوت لاتخاذها مكاتب ومقرات لها بايجارات تفوق الخيال وبالعملة الصعبة، ساهمت في ارتفاع الايجارات وتعميق أزمة السكن.

بدوره، يرى علي حسين اللامي، سمسار عقارات، أن الدور والشقق هي نفسها، مبينا أنه لم يتم بناء دور أو عمارات أو مجمعات أو قرى سكنية جديدة، وأن بنى المواطنون دورا لهم فان هذا لا يكفي مع ازدياد عدد السكان.

وذكر أن التخوف الشديد من الوضع الامني السائد في البلاد يدفع الشركات أو المستثمرين الاجانب والعراقيين إلى عدم المجازفة باموالهم في مشاريع السكن لان مثل هذه الشركات تنشد الربح والربح فقط لاغير.

فيما أكد علي سامي القريشي، صاحب مكتب لبيع المواد الانشائية أن سبب ارتفاع أسعار العقارات يرتبط ارتباطا طرديا مع ارتفاع أسعار المواد الانشائية بسبب التوجه نحو المشاريع العمرانية، حيث إن معظم اصحاب الشركات والمقاولين محددين بسقف زمني لتنفيذ أعمالهم وهناك غرامات مالية تفرض على الشركات المتأخرة في التنفيذ وفق عقد مبرم مع الجهة المستفيدة من المشروع مما يرفع الطلب على تجهيز المواد الانشائية بشكل كبير ويدفع المقاولون مبالغ أكبر لمجهزي المواد الانشائية لتوفيرها بهدف انجاز أعمالهم في أوقاتها المحددة غير مبالين بزيادة أسعار تلك المواد لمعرفتهم بقلة المعروض قياسا لحجم الطلب.

وأشار إلى أن مكتبه استقبل خلال فترة قصيرة طلبات كثيرة من شركات ومقاولين تقوم بتنفيذ مشاريع عمرانية متنوعة وقدمت اسعار مغرية وأعلى من سعر السوق الأعتيادي شرط أن تكون الكمية المطلوبة مجهزة بأسرع وقت.

ويرى المراقبون أن هذه القضية تشكل تأثيرا خطيرا على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والامنية وعرقلة التنمية وتقدم البلاد وتطورها ووقوع قطاعات كبيرة من الشعب تحت طائلة الفقر والحرمان وخلق حالة اللاشعور بالمسؤولية وضعف في الوطنية مما يدفعها إلى اللجوء لجهات أخرى قد تستغلها لأغراض وأهداف تضر الوطن وأمنه باعتبار أن من لا بيت صغير يأوي إليه لا وطن كبير له.

التجاوز على الاراضي .. حل مؤقت لازمة السكن

الطائفية .. إقصاء في سباق الانتخابات

بغداد / وكالات

ربما تمثل الانتخابات المقبلة في العراق ابتعادا عن الطائفية التي دفعت البلاد الى اتون حرب أهلية فيما يوحد الشيعة والسنة جهودهم ويؤكدون على الوطنية والوحدة.

وأحدث مثال لاتجاه يبدو من المرجح ان يكون اساسيا لموضوع الانتخابات المقرر ان تجري يوم ١٦ كانون الثاني حدث هذا الاسبوع عندما شكل رئيس الوزراء السابق اياد علاوي وهو شيعي علماني وصالح المطلك وهو سني مستقل تحالفا. وقال المطلك يوم السبت في مؤتمر صحفي سادته الفوضى في بغداد انه يوجد اتجاهان: التيار الطائفي المثير للانقسام وتيار الوحدة الوطنية.

وبينما يحذر محللون من ان العبارات المناهضة للطائفية قد تنعكس في قناعاتهم فان وميض الوحدة الوطنية أعطى للعديد من العراقيين الامل.

وتراجع العنف بصفة عامة في الاشهر الثمانية عشر الماضية لكن الهجمات الكبيرة التي يشنها اشخاص يشتبه في أنهم من اعضاء تنظيم القاعدة أو أعضاء حزب البعث المنحل مازالت شائعة.

ويوم الاحد الماضي وقع انفجاران انتحاريان خارج وزارة العدل ومبنى محافظة بغداد ما أسفر عن مقتل ١٥٥ شخصا. وفي يوم ١٩ اب هز هجوم انتحاري وزارتي الخارجية والمالية ما أسفر عن مقتل ٩٥ شخصا. وستكون انتخابات كانون الثاني علامة بارزة فيما يخرج العراق من الفوضى. وستحدد من يدير العراق في الوقت الذي يقل فيه عدد القوات الامريكية قبل الانسحاب الكامل بحلول عام ٢٠١٢ ومن الذي سيرأس اتفاقات قيمتها عدة مليارات من الدولارات مع شركات النفط العالمية.

وبدأ رئيس الوزراء نوري المالكي الذي يسعى الى اعادة انتخابه من خلال الزعم بتحسين الامن التحول بعيدا عن الطائفية العلنية في الانتخابات المحلية التي جرت في وقت سابق من العام الحالي. ووجه حزب الدعوة وحلفاؤه الذين يدعون الى دولة موحدة قوية ويعدون بتقديم الخدمات ضربات الى منافسيهم في الجنوب.

وقال حيدر الملا عضو الحزب الذي شكله علاوي والمطلك ان الجبهات الطائفية سواء كانت شيعية أو سنية مرفوضة من جانب العراقيين لانها تمثل فترة يحرص العراقيون على تغييرها.